Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المهمّشون في الحاضرة تونس في النصف الثاني من القرن 19: السراق والغشّاشون

Marginalized in the present Tunisia in the second half of the 19th century: the thieves and the cheaters

محمد البشير رازقي Mohamed Bechir Rezgui
كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunis
Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-09-27 تاريخ القبول : 2019-12-05

ملخّص:

يُحاول هذ البحث أن يدرس فئة "السّراق" والغشّاشون" في مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال رصيد وثائق الضبطيّة الممتدّة ما بين سنتي 1860 و1881 المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي. وتناولنا بالدرس في هذا العمل علاقة الأزمة بابتكار الممارسات الاجتماعيّة للنّاس "العاديّين"، مع الحرص على تبيّن التدابير والتقنيات التي يتّبعها الانسان "العادي" أو "المهمّش" الذي يعيش في مجتمع أزمة بامتياز من أجل تسيير حياته اليوميّة.

في العنصر الأوّل تناولنا سيرورة تشكيل الصور النمطيّة التي ألصقت بمن وُصف ب"السارق" و "الغشّاش" من خلال تشابك ثنائيّة العنف اللفظي بالتشكيل الاجتماعي للوصم من خلال ثلاثيّة "حرام"، "عيب" و"ممنوع". وفي العنصر الثاني درسنا الأساليب والتقنيات المختلفة التي وُظّفت من طرف الفاعل الاجتماعي في نوازل السرقة والغشّ. وفي العنصر الثالث تتبّعنا الأساليب التي اعتمدت لمقاومة هذه الظواهر سواء عن طريق المجتمع أو مجلس الضبطيّة.

الكلمات المفتاحية: الهامش، السرقة، الغشّ، القرن 19، الحاضرة تونس.

Abstract:

Marginalized in the present Tunisia in the second half of the 19th century: the thieves and the cheaters

This study attempts to study the category of "snails" and "cheats" in the city of Tunis during the second half of the nineteenth century through the rest of the documents of the long seizure between the years 1860 and 1881 kept in the Archives Tunisia. "While taking into account the measures and techniques of the" ordinary "or" marginalized "man who lives in a crisis society in order to manage his daily life.

In the first element, we dealt with the process of forming stereotypes related to the description of "thief" and "cheater" by the interlacing of verbal violence and the social formation of stigma through a trilogy "prohibited", "defective" and "prohibited". In the second element, we studied the various methods and techniques used by the social actor in the areas of theft and fraud. In the third element, we follow the methods adopted to resist these phenomena, either by society or by the Control Council.

Key words: Margin, theft, cheating, nineteenth century, Tunis.

المقدّمة:

يُحاول هذ البحث أن يدرس فئة "السّراق" والغشّاشون" في البلاد التونسيّة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتبيّن الممارسات والمعارف التي أنتجوها من أجل تسيير حياتهم اليوميّة.خلال الفترة المدروسةعاشت البلاد التونسيّة مجموعة من الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة خاصة خلال

الفترة التاريخية الفاصلة بين سنتي 1815 و 1881، هذه الفترة أطلق عليها الأستاذ محمد الهادي شريف تسمية "القرن العصيب"[1]. هذه الأزمات تسبّبت فيها مجموعة من الظرفيّات الداخليّة والخارجيّة[2]، وقد تركت آثارها على مجتمع الحاضرة تونس حيث انتشرت أنواع مختلفة من الممارسات العنفيّة مثل السرقة والقتل والغشّ[3].

وسوف تعتمد هذه الورقة على رصيد وثائق الضبطيّة الممتدّ ما بين سنتي 1860 و1881 المحفوظ بالأرشيف الوطني التونسي. فعلى مستوى المنهج تُعتبر وثائق البوليس / الضبطية من أهم الوثائق التي تساعدنا على دراسة المجتمعات[4]، خاصّة على مستوى التاريخ الاجتماعي[5]، حيث أنّ وثائق الضبطية تمدّنا بمعلومات هامة عن ضعاف الحال، أي "المهمشين"، فهي تتمتع بمصداقية عالية "وذلك إمّا احتراما للإجراءات القانونية أو من أجل البحث عن تصريحات مورطة"[6]. وضمن هذا المنحى المعرفي يتشابك التاريخ المجهري microstoria[7] مع دراسات التابع Subaltern Studies من أجل انتاج معرفة مُنتجة محليّا من قبل فاعلين اجتماعيّين تمّ اهمالهم على مستوى التاريخ الرسمي الذي يهتمّ عادة بالماكرو أكثر من الميكرو[8]. وهنا دراسات التابع تُسْمِعنا صوت من أُسكتت أصواتهم، وتُطوّر العمليّة التأريخيّة التي تعتمد على "التاريخ من أسفل" في اتّجاه ممارسة تفكيكيّة لمجموعة مهمّة من الصور النمطيّة مثل هويّة الفاعلين الاجتماعيّين المنتجين للمعرفة، ومن الذي يحدّد ويُعرّف طبيعة المعرفة[9].

والإشكاليّة الأساسيّة التي نُريد مناقشتها هي كيف تعامل الفاعل الاجتماعي على مستوى حياته المجهريّة واليوميّة مع الأزمة التي عايشتها البلاد التونسيّة قُبيل الاستعمار الفرنسي من خلال نموذج "السّارق" و"الغشّاش"؟ وماهي طبيعة التدابير والتكتيكات التي اتّبعها الانسان "العادي" أو "المهمّش" ليعيش في مجتمع أزمة بامتياز؟

1. "السارق والغشّاش والعنف الفظي: التشكيل الاجتماعي للوصم وللصور النمطيّة

تُعتبر اللغة من أهمّ تقنيات التصنيف المجتمعي. كما يُعدّ العنف اللفظي ركيزة أساسيّة من أجل ترسيخ خطاب يعتمد على صناعة الوصم والصور النمطيّة خاصّة التحقيريّة[10]. ومن المصطلحات المستخدمة ضدّ من اتّهموا بالسرقة والغشّ نجد "سارق"[11]، أو"لصّ"[12]. ووُصف آخر ب" يا كلب"[13]، أو "يا ابن الكلب"[14]، وفي وثيقة أخرى "شتمه وقال له يا خطّاف يا سارق"[15]. كما يُستخدم كثيرا مصطلح "وبش" في نوازل الغشّ والسرقة[16].

ومن المصطلحات التحقيريّة الأخرى نجد مصطلح "زنديق"[17]، أو "أحد العيّاق"[18]. ورجل آخر "موصوف بالخبث"[19]، ورجل "من أهل الخبث والجرايم الكبار ومن المشهورين بالسرقات وقطع الطريق"[20]، و"من أهل الشبهات والخبايث"[21]، أو"له موبقات كثيرة"[22]. كما يُنعت بعض المتّهمين ب"الفسايدي" أو"بالفسايديّة"[23]. كما يُعدّ التكفير من أهمّ أنواع العنف اللفظي مثل "يا خارج الدّين"[24].

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة استخداما كثيفا للمعجم القرآني خلال العنف اللفظي مثل مصطلح "الزنديق" و"الفاسق" و"الخبث" و"قاطع الطريق" وعقوبته المشهورة في القرآن كونه من الذين "يسعون في الأرض فسادا"[25]، أو من "اللذين يُفسدون في الأرض"[26]. وكل هذه المصطلحات وردت في آيات قرآنيّة في سياقات مختلفة. وتوظيف المصطلح القرآني من طرف الفاعلين الاجتماعيّين هدفه تبرير ممارسات ردعيّة وعنفيّة ضدّ فئة اجتماعيّة معيّنة بعد أن تمّ تصنيفهم.

يرتكز جانب مهمّ من العنف اللفظي ضد السراق والغشاشين على الأحكام القيميّة والمعايير التي يؤمن بقيمتها المجتمع مثل الحياء والتربية والأخلاق والاحترام. فقد وظّفت عدّة مصطلحات من قبيل "ما أقلّ حياؤك"[27]، أو "يا قليل الحياء"[28]، أو"ناقص تربية"[29]. ومن أبرز أنواع "الفساد" خلال الفترة المدروسة هو قطع الطرق، ومن هنا نُحتت كلمة "القطعيّة" أي "الفسّاد" والمقتبسة من كلمة قاطع الطريق[30]، وهذا ما كان يُوصف به بعض سكّان جبل خمير بحكم تمنّعهم من السلطة وعجز الدولة عن تحييز مجالهم بصفة كاملة، حيث نجد مثلا "خمسة قُطعيّة من عرش خمير"[31].

ومن أنواع العنف اللفظي القيمي الأخرى نجد "من مشاهير اللّصوص"[32]، و"من ذوي الجرايم"[33]. ومجموعة من الرجال "من المفسدين في الأرض الجُناة على كسب النّاس بالديار والطرقات المتعرّضين لحريمهم وأنّهما حرابة"[34]. أو "الهُمّال"[35]. أو من"أراذل النّاس"[36]، و"من مشاهير الزكايط وصاحب شهبة"[37]، أو "الزقايط"[38]، ووصف بعضهم ب"أولاد الحرام"[39]. وآخرون ب"السفلاء"[40]. من خلال هذه النماذج نلاحظ استناد العنف اللفظي على مجموعة مهمّة من الأحكام القيميّة المجتمعيّة مثل الدِّينُ والعرض والأمانة والصدق والتديّن، والغاية هنا هو شرعنة العنف اللفظي الموجّه ضدّ من وُصفوا بالسراق والغشّاشين، واستغلال خُطاطة التمثّلات المجتمعيّة القيميّة من أجل تشكيل مجموعة من الصور النمطيّة. كما نستنتج أنّ من وُصموا بالسرقة والغشّ هم الحلقة الأضعف ضمن مجتمع الحاضرة خاصّة عندما تتقابل ثلاثية تشكيل القيم وهي "الحرام" و"العيب" و"الممنوع"، أي "رجل الدّين" و"السكان" و"رجل الضبطيّة"، هذا التشابك ينتج صورا نمطية خاضعة لتوزيع غير عادل للقوة في المجتمع خاصة من ناحية احتكار الرأسمال الاجتماعي والديني والسياسي.

إذا فإنّ خُطاطة تشكيل الوصم ضدّ فئة اجتماعيّة معيّنة تبدأ أوّلا بتوفّر الظروف الموضوعيّة لنشأة ظاهرة السرقة والغش، فقد عاشت البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظروفا اجتماعيّة واقتصادية وسياسيّة صعبة وأعقب ذلك مباشرة الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسيّة سنة 1881. والمرحلة الثانية ضمن هذه الخطاطة هي ترسيخ شرعنة العنف اللفظي الذي يعقبه العزل المجتمعي من خلال تشكيل سرديّات لفظيّة تستند إلى المعايير المجتمعية مثل العيب والأمانة والصدق وغيرها. وثالثا مأسسة هذا العنف من خلال مؤسّسة الدولة (الضبطيّة) والدّين (رجل الدين) والمجتمع(السكّان).

2. السرقة والغشّ و"ابتكار الحياة اليوميّة"[41]

أ. أساليب الغشّ والسرقة:

تنوّعت أساليب السرقة في الحاضرة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[42]. فعادة ما يعمد السارق إلى التسلّل إلى البيوت ليلا والقيام بالسرقة[43]. كما يستغلّ عامل المكان(الاكتظاظ في الأسواق) وعامل الزمان مثل الأعياد أو المولد النبوي أو الحفلات، إلى جانب التربّص بالأشخاص المناسبين(الأطفال مثلا أو الشيوخ) لكي يسرق، ففي أحد الوثائق نجد سارق يخطف في "الشواشي ليلة المولد بسوق الترك"[44]. ومن خلال وثائقنا فقد تتعدّد حالات السرقة في أماكن السكن الجماعي مثل الفنادق والحمّام والمساجد والأسواق.

وقد اتّبعت عدّة حيل للسرقة مثل حالة رجل أتى لسوق القمح و"نام بإزاء القمح وطرح برنسه واختلس جانب قمح ووضعه

بالبرنس...وذكر الحارس أنّ هاته صناعته"[45]. ورجل سرق ثيابا، حيث وضع "بطربوشة برنسه تسعة محارم وبسرواله ستة"، نلاحظ أذا هنا أنه من طرق إخفاء المسروقات بالنسبة للسارق هو استغلال الباس الفضفاض الذي يميّز لباس أهل الإيالة خلال الفترة المدروسة[46]. ورجل سرق له مخزنه "وجده مقلّع سفليّه ومحفور تحته ما يدخل الإنسان"[47].

كما تمّ توظيف الطفل عند السرقة بسبب صغر حجمه وسهولة إدخاله للأماكن الضيّقة، حيث سرق أحد المخازن بالحاضرة "...اقتلع له عتبته من أسفل الباب واختلس له منه"، وقد أدخل طفل صغير من هذه العتبة للسرقة[48]. كما نلاحظ ان أسلوب "الثقب" من أهم التقنيات التي اتبعت في عملية السرقة .فطبيعة توزع المنازل و الدكاكين وتميزهم بالكثافة، والتلاصق في المجال المديني لإيالة القرن التاسع عشر، إضافة الى الكثافة السكانية للحاضرة، وكثرة الخرائب و الأبنية المتهدمة،[49] ساعدت على انتشار هذا الأسلوب. فنجد مثلا في رجب 1277/ جانفي 1861 ,نصراني من رعايا النيسن له "مخزن بالطويلة" وجده "مثقوب من سطحه", وادعى انه سرق له 40 ألف ريال.[50]ومن التقنيات الأخرى استخدام الحبل للتسلّل للأماكن[51].

وإلى جانب تقنية "الثقب" نجد خلع الأبواب[52]. وتكسير الأقفال[53]. وعادة ما يحاول السارق أن يقتل الكلب الموجود في المكان المراد سرقته من خلال تسميمه[54]. ويُستخدم الحبل في عدد كبير من نوازل السرقة مثل أحد رجل وجده أحد الضبطيّة "اتّخذ عود طويل وجعل بطرفه سنّاره ويصعد على سطوح الديار ويدلّيه ويختلس به الحوايج من الديار...أتينا ببعض الحوايج بعد أن كانت مدفونة بالأرض"[55].

وعمليات السرقة عادة ما تُسبق بتخطيط وتدبير لتحديد الهدف الذي يراد سرقته ولإنجاح عمليّة السرقة. فالسرقة كممارسة وحيلها مرتبطة بطريقة تفكير المجتمع الذي وقعت فيه عملية السرقة، وأيضا بطبيعة المحيط وخصائصه مثل نوعية الأبنية من ناحية المواد الأولية التي بنيت بها، والخصائص الهندسية للعمارة، والكثافة السكانية للمكان الذي يراد سرقته، واليات الردع والعقاب وطريقة توزعها على المجال. وقد استخدمت عدّة أدوات لإنجاح السرقة مثل الحبل[56]، والمسمار والمطرقة والفأس والمبرد عند ثقب الجدران[57]، وفي بعض النوازل يُستخدم الخلّ لتسهيل الثقب[58]. ونلاحظ أن المفاتيح تُعدّ من أهمّ أدوات السرقة، سواء عند سرقة المفاتيح الأصليّة أو صناعة نسخ مطابقة للأصل[59].

أمّا من ناحية الغشّ فقد تنوّعت أنواعه وأساليبه مثل الغشّ في الغذاء وفي الحرف أو تزوير الوثائق[60]. وأبرز هذه الأنواع هو الغشّ الغذائي[61]، ومن أهمّ أشكاله نجد الزيادة في الأسعار [62]، والغشّ من خلال تنقيص وزن المنتوج[63]، أو تغيير معايير الميزان والأثقال المستخدمة[64]، والغشّ في جودة المنتوج، مثل حالة خبّاز وجده أمين المعاش "خبزه موسّخ"[65]، أو مخبزة "خبزها مغشوش وناقص خمير"[66]. ومن أساليب الغشّ الأخرى في الغذاء هي طريقة عرض المنتوج المراد بيعه، حيث نجد رجلا "أرسله أمين المعاش وجده أتى بمشماش أخضر موجّه بالمليح على وجه الغشّ"[67]، وهناك من "اشترى ... شكاير قهوة من الطيّب فوجدهم مغشوشين من الأسفل"[68].

ومن أنواع الغشّ الأخرى نجد الرشوة[69]، فمثلا فقد اتّهم رجل شيخ أحد الربضين بأخذ "40 ريالات على وجه الرشى" من أجل إطلاق أحد المساجين من مخزنه[70]. وعسكري دفع رشوة لحارش القشلة "وتركه باب خارج القشلة" حيث أنّه "لا يخرج أحد من

باب القشلة إلا إذا أتى به فسيال"[71]. وإلى جانب الرشوة نجد الاحتكار، ويتمّ الاحتكار في السّلع الحيويّة في المعيش اليومي للسكّان مثل الزيت والحبوب. ففي أحد الوثائق نجد "أنّ القمح أكثر ما يأتي من البلدان يتعرّضوا له خارج الحاضرة ويعطوا اليوم لمن يأتي به من العربان ومن هناك يتوجّهوا به للبحيرة ولا يدخل للحاضرة إلا القليل، وقد طلع سعر القمح بها إلى أن صار الخبز قليل، بحيث أن القمح كثر كيله في البحيرة بقصد وسقه في البحر"[72]. وفي وثيقة أخرى نجد تاجرا "...اشترى القناوية ولم يبعها للناس، أخفاها"[73].

ومن أهمّ تمظهرات الغشّ التي تضرّ مباشرة بالسلطة والسكّان نجد الغشّ في السكّة، سواء الغشّ في الوزن أو في مواد الصنع أو الغشّ عند الصّرف. فوثائق الضبطيّة تعترف بكثرة حوادث الغشّ في السكّة حيث تقول بأنّه "في هذه الأيام كثر تدليس سكة بوريالين فضة"(30 صفر 1290)[74].

كما نسجّل تواجد الغشّ في الممارسات اليوميّة للسكّان مثل الغش في لعب الورق[75]، والغشّ في القمار[76]. والغشّ خلال المشاحنات المجتمعيّة مثل رجل "جرح نفسه واتّهم في ذلك نفر يقال له الطيّب المملوك"[77]. ورجل عسكري يرفض الخدمة العسكرية فقطع "سبّابة يمناه ليخرج ساقاط" من الجنديّة"[78]، وعسكري بالقشلة "مريض بالمارستان فذهب للحمام يغتسل، فهرب لبلده"[79]. وأيضا الغشّ بادّعاء الوِلاية والصّلاح من أجل السرقة، فقد"أتاه وجعل نفسه وليّا صالحا وتحيّل عليه وأخذ منه خاتم من الذهب بقصد مباته عنده على الخيرة" وأخذ من عند رجل آخر "برنس وحرام، وفرّ بالجميع هاربا"[80]. والغشّ في الوثائق. مثل حالة "حسن بن عثمان بوشناق أرسله قاضي باردو المعمور ادّعى أنّه وجد عنده طابع مقلّد على طابعه"[81]. وأيضا اشتكى سالم بن علي "بالعدل أحمد بن الزين والعدل عبد الرحمان إمام سوية مدعيا عليهما بأنّهما زوّرا عليه كتب"[82].

ويحدث الغشّ في الوثائق من خلال تزوير الامضاء(الخنفوسة بعبارة الوثائق) أو تغيير بعض الحروف وإضافة بعض الخطوط لتغيير شكل الكلمات والحروف ومعانيها، فمثلا وجدت الضبطيّة رجلا بيده عقدا به "لفظة ميّال مصلّحه ريال ولفظة مدوّر مصلّحه دوروا ولفظة من واحد وثمانين التاريخ مصلّحه ثمانين"، والمتّهم "كان زوّر كواغط من قبل...وبالأحرى أنّه مشهور بهذا الفعل"[83]. هذا النوع من التزوير وخاصّة تزوير عقود البيع والشراء لم يكن اعتباطيّا أو شاذّا بل نجد من الفاعلين الاجتماعيّين من هو مشهور مجتمعيّا بهذا الفعل مثل "العدل محمد عماموا...مشهور بالتزوير وكثيرا ما تتشكّى منه الناس"[84].

ب. من أسباب انتشار السرقة والغشّ في الحاضرة خلال النصف الثاني من القرن 19

من أهمّ أسباب انتشار السرقة والغشّ هي الوضعية الاقتصاديّة والاجتماعيّة الصعبة التي عايشتها الحاضرة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هذا إلى جانب عدم كفاءة عدد كبير من أعوان الضبطيّة، حيث أنّ "كلّ الأعوان ليسوا من أهل الفطنة والنجابة"[85]، كما "تشكّي المحترم أمين الدبّاغين أنّ السرقات كثرت بسوق الدبّاغين بموجب عدم انضباط العسّة بالسوق"[86]. هذا إلى جانب كثرة "قاطعي السبل واللصوص وأهل الشبهة ممن يوجد بأحواز الحاضرة"[87]. كما نجد وثيقة تعترف أنّ السّرقة كثرت "بأحواز الحاضرة"[88]. ومن الأسباب أيضا عجز مجلس الضبطيّة على السيطرة الكاملة على الحيّز الجغرافي للحاضرة، فنجد عدّة وثائق تتحدّث عن سارق "محيّر راحة السكان بأحواز الحاضرة في سرقة الإبل والأحمره"[89]، أو "تكاثرت

السرايق بالأماكن الكاينه بأحواز الحاضرة وكثر السرّاق هنا من العربان"(الأماكن المقصودة هنا هي: منوبة/ السبّالة، المحمدية، مرناق، المرسى، أريانه)(صفر 1291)[90]. كما نسجّل أنّ كثرة الخرائب بالحاضرة ساهمت في انتشار ظاهرة السّرقة، حيث أنّ "الكثير من الأماكن بالحاضرة عمّها الخراب وصارت مرمى للأزبال ومكمنا للصوص والخيّان"[91].

3. **أساليب مقاومة السرقة والغشّ:**

عاشت حاضرة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع صعوبات اجتماعيّة واقتصاديّة كبيرة ساهمت في انتشار كبير لظاهرتي السّرقة والغشّ. وقد اعتمد مجلس الضبطيّة عدّة أساليب لمقاومة هذه الظواهر. مثل اعتقال أصحاب "الشّبهة" عند حدوث سرقة[92]. ويُعدّ الاستجواب او "الاستنطاق"من أهم وسائل مراقبة وكشف المتّهمين بالسرقة أو العنف. فكما ورد في أجد الوثائق "متى عرفنا على أحد قامت عليه الشبهة في النازلة نجلبوه و نستنطقوه على يد العدالة ."[93] هنا تتم عملية الاستجواب عند مجلس الضبطية (الدريبة)، ويمكن أيضا ان يتم الاستجواب في مقر اقامة القنصل إن كان المتّهم تحت الحماية[94]. خلال الاستجواب يعتمد الضبطية على مجموعة من الأساليب مثل طرح الأسئلة الدقيقة والتهديد، ففي احد تقارير مجلس ضبطية الحاضرة بتاريخ 10 رجب 1287/ 24 سبتمبر 1870 نجد ان النصراتي "جوزاب" تعرض للسرقة,فتم احضار المتهم وسئل و" فاختلّ في جوابه...فاستنطقته فأنكر أولا، ولما ألححت عليه في الاقرار أو السجن أجاب أنه أمر قدره الله"[95]

فعملية التحقيق والاستجواب إذا تخضع لتقنيات مضبوطة ومنظمة، حيث تبدأ عملية التحقيق بالقبض على المتّهم وتفتيش منزله، ثمّ سجنه في ظروف صعبة حيث تم توثيقهم "بسلسلة...قصيرة" والهدف الأساسي هنا هو ارهاقه جسديّا ونفسيّا لتسهيل عملية التحقيق معه. وبعد ان تنتهي مرحلة الضغوطات الممنهجة تبدأ عملية التحقيق وطرح الاسئلة. وقد لاحظنا ان الأسئلة الموجهة لأحد المتّهمين خلال أحد النوازل مستخلصة أساسا من الشهادات التي قدمها الشهود، اي لم تكن اسئلة ارتجالية.[96] كما نلاحظ اعتماد تقنيات معيّنة عند طرح الأسئلة في عملية التحقيق, حيث يكون السؤال عاما لتشتيت تفكير المتّهم فكما ورد على لسان أحد الضبطيّة "يجمل له في السؤال ...حتى لا يشعر بالقصد عسى أن يقر"[97]. نلاحظ إذا أنّ عملية الاستجواب هي سيرورة يتشابك فيها "فعل الاستنطاق بعنصر العقاب"[98].

من ناحية أخرى ترتكز عمليّة الاستنطاق على التعذيب حيث اعتمدت خلال المرحلة المدروسة عدّة أساليب للتعذيب. ففي شهادة السجين عبد العزيز بن بوقرّة اليعقوبي عن أحد أساليب التعذيب قال أنّه "لمّا كانوا داخلين دريبة المجلس رأى بيد كلّ واحد منهم(أي السجّانين) حبل جديد...أجابوا إنّها عدّة يليّنون بها كلّ تين(كرموس) أبطأ طيبه، وهو إشارة إلى أنّهم يشدّدون على كلّ مسجون بذلك الحبل حتّى يعطيهم ما شاءوا ...ولمّا مكّن المساجين الستّة...أوثقه بالحبل الذي بيده وثاقا عنيفا حتّى تورّمت يداه وانحال لونها إلى الزرقه، بحيث لو ذهب على تلك الحال لتلفت...أو انقطعت حركة يديه"[99].

ومن الأساليب الأخرى يتمّ تقييد المتّهم ومنع الحركة عنه[100]. وآخر وُثّق بطريقة جزئيّة أي "موثّق في يده بحبل"، وتوفّي بعد دخوله السجن وقد فحصه الأطبّاء وأخبروا أنّ سبب موته هو "شدّة وثاق الكتّاف ومرض حتّى دخلته الأنقرية"، ووجد في جسده "نفاخ كثير وسواد كثير وأثر كتاف و...قال الطبيب بأنّ أصابع يده ميّتة لكونه دخلته الأنقرية"[101]. وآخرين يتمّ تقييدهم من رقبتهم، أي "أوضع في رقبتي غلاّ "[102]، أو مقيّد الساقين بالحديد[103] مثلما

ورد في شهادة متّهم"قبضوا على يديه بمحارم، كلّ مسكه من يده، والآخر من كتفه الأيمن وآخر من الأيسر...قرنوا بسلسلة ودقّت إلى الحايط قصيرة وبقوا على الرخام، ... جعلوا لهم أغلالا في أعناقهم بسلسلة وأثبتت في الحايط"[104]. كما عذّب شخص آخر "بربط يديه وإحراق الحطب في وسط بيته...وصبّ الخمر أو القاذورة على رأسه وغير ذلك من أنواع التعذيب"[105].

ومن أساليب التعذيب الأخرى نجد "الجلد" بالسّوط أو بالعصى[106]. كما يتمّ تسليط الضغط النفسي على السجين وذلك بتركه في السجن لمدّة طويلة بدون اتّهام[107]. ونجد أيضا من تجلّيات الضغط النفسي تحريض إدارة السجن بعض المساجين ضدّ آخرين[108]. والصعوبات النفسيّة التي يعاني منها السّجين في سجنه تُترجم عبر بعض المصطلحات المُوحية التي تنبثّ في الوثائق مثل أنّ السجن يمثّل "دار الوحشه والوبال"[109]، ونجد في وثيقة أخرى "كرب السّجن"[110]، أو"عبدكم العربي بن محمود القيّاس استوثق عليه السجن واحتكم، ولعبت به أيد الزمان وتوالت عليه خطوب الحدثان، وظهر عجزه وبان"[111].

أمّا أدوات التعذيب التي تقدّمها لنا الوثائق فهي آلة عبارة عن "قطعتان من خشب تجعل بينهما ساقي الشخص في نصف القصبه وتشدّ أطراف ذينك القطعتين بقرنب جِيد المعروف بالسمطه حتّى إذا أحسّ الشخص بالألم في ساقين نطق بما كان يخفيه في النازلة المتّهم بها"، ويمكن لهذه الآلة أن تسبّب خروج الدم من الفم والأنف والعينين. كما نجد أيضا الضرب ب"العصا"[112]، وهذه الآلة التي "من خشب تشبه الزيار الذي يجعل للخيل حال تصفيده أو مداواته ولاكن هذه الآلة أكبر"، ويقول ضحايا هذه الآلة "كبسها(أي المعذّب) على ساقيه نحو 3 ساعات بمحضر بمحظر ضابطين...بقي على تلك الحالة إلى أن انتفخت أصابعه...وانحصر دمه في جسده وخرج من أنفه وفمه وعينيه وأغمي عليه"[113]. وهذا الرجل الذي عذّب، قدم به أعوان الضبطيّة مرة أخرى لإعادة استنطاقه "ألقي بنفسه ببير الزندالة...قال...أموت دفعه ولا ألاقي ذلك التعذيب الواقع عليّ بالأمس من كبير الضبطية"[114]. والأداة الأخرى الشائعة هي "السّوط"، حيث نجد أحد الرجال "ضربه 500 أسواط في أوّل النهار وزاده 500 مثلها في المساء حتّى أغمي عليه"[115]، إلى جانب العصيّ وحبال التوثيق.

نلاحظ إذا ان تقنيات الاستجواب المتضمّنة في الوثائق لم تكن خاضعة للاعتباطية او للصدفة، بل نابعة عن وعي ودراية من طرف أعوان مجلس الضبطية وبطريقة منهجيّة، فعمليات التحقيق تسبقها مسرحة وطقسنة بداية من الاعتقال وصولا إلى التعذيب، الهدف الأساسي هنا هو التأثير على نفسية المعتقل وأيضا ارهاقه جسديا ونفسيّا بهدف تسهيل عملية الاستجواب. أما الأسئلة المطروحة في عملية الاستجواب فهي أسئلة موجهة ودقيقة ونابعة عن تفكير مسبق وتخطيط. وقد اعتمدت الضبطيّة على أساليب أخرى للمراقبة ومقاومة السرقة والعنف ومجمل العمليّات العنفية، ومن أهمّها الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص مثل صانعي الأقفال في عمليّات السرقة، أي "اهل المعرفة بصنعة الاقفال...لينظروا هل القفل...حصين لا يفتح إلا بمفتاحه او يفتح بأي مفتاح كان او بمسمار"[116].

وتعدّد حالات سرقة الدكاكين حثّ السلطة على تعيين حرّاس في الأسواق، وكانت "العسّة من أعلا(أي فوق الأسطح) ومن أسفل"، أي في الأحياء وفي الأسطح[117]، وأيضا "السوق بها عسة وارقلية من أسفل ومن تحت"[118]. وفي السوق "البيبان مصلوحه والعسّاسه داخله"[119]، كما يتمّ وضع الكلاب بالأسطح صحبة الحراس[120]. كما أنّ انتشار ظاهرة "ثقب" الحيطان حثّت أهل

الإيالة على جعل طبقة من الحديد الرقيق بين حائطه وحائط الجار"[121].

أمّا من ناحية الغشّ فعند وجود سلعة مغشوشة يحكم مجلس الضبطيّة على البائع إمّا أن يخفّض من ثمن السلعة المغشوشة أو إبطال كامل لعملية البيع ويتمّ إرجاع المال لصاحبه[122]. ومن طرق مقاومة الغشّ في مجال العقود هو تميّز كلّ فرد بطريقة كتابة معيّنة واعتماد المجلس على ذلك[123]، أي أنّه من وسائل منع تزوير الوثائق معرفة خصائص خطّ كلّ شخص[124]. ولأعوان الدولة من "أمناء الصنعة" دور مهمّ كسلطة رقابيّة لمنع الغشّ[125]. ومن طرق مكافحة الغشّ وضمان عملية بيع سليمة هو اطّلاع الدولة على عمليّات البيع والشراء مثل الرجل عبد الرحمان اشترى دارا ومخزنا على يد مجلس الضبطيّة و"أنّ المشتري المذكور طلب تضمين إذن مولانا وسيّدنا دام نصره وترسيم طابعه المبارك السعيد برسمي الدار والمخزن المذكورة ليكون ذلك صحّة لشرايه"[126].

كما تعتمد الدولة في نوازل الغشّ على العقوبات الماديّة، أو الحكم بالسجن[127]. ومن العقوبات الأخرى منع البائع من العمل، فقد وجد "قشّار" يغشّ في السوق فحكم " المجلس عليه بألاّ يقشّر في السوق ما دام كما ذكر"[128]. كما أنّ العقوبة يمكن أن تكون سجنا وعقوبة ماديّة معا مثل رجل باع اللحم "بأزيد من القيمة وناقص في الميزان" ف"حكم عليه المجلس سجن 4 أيام ويدفع 14 ريالات"[129]. وإلى جانب العقوبة الماديّة يُحرم صاحب العمل من أدوات عمله مدّة معيّنة مثل تاجر"...أرسله أمين المعاش وجده يبيع بصروف مقلّدين على السوقي وهم عطاري"، فحكم عليه المجلس بالسجن 3 أيام ويدفع 14 ريال "وأخذت الصّروف منه"[130]. كما يمكن أن يُجلد المتّهم بالغشّ"[131]. ويتراوح الجلد بين 25 و50 جلدة[132]. ومن ناحية أخرى تسعى الدولة من خلال أمناء الصنائع مثل أمين المعاش لمراقبة الأوزان والمكاييل[133].

نلاحظ إذا أنّ مقاومة عمليّات الغشّ تكون أوّلا مؤسّساتيّا عن طريق تأكيد توثيق كلّ العمليّات التجاريّة، مع الحرص على التثبّت من كلذ التفاصيل مثل الإمضاء ونوع الخطّ وهويّة الأطراف المشرفة على العقود. ومن ناحية أخرى نجد العقوبات الردعيّة سواء السجن أو الجلد أو الخطيّة.

خاتمة:

يمكن القول في الخاتمة أنّ ظاهرة السرقة والغشّ في الحاضرة تونس خلال المصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت رهانا مجتمعيا ولم تكن فعلا فرديّا. فقد غُلّقت هذه الممارسة بمجموعة من الصور النمطيّة المستندة على أحكام قيميّة شُكّلت من خلال ثلاثيّة من خلال ثلاثية الحرام/ الممنوع/ العيب، وقد ساهمت هذه السرديّة القيميّة في التغطية عن السبب الأساسي لتحويل فعل السرقة والغشّ من فعل فردي ظاهرة مجتمعيّة، وهذا السبب هو الأزمة الخانقة التي عايشتها الحاضرة والبلاد التونسيّة ككلّ قُبيل انتصاب الاستعمار الفرنسي بتونس. فالقرن 19 الذي أطلق عليه الأستاذ محمد الهادي الشريف تسمية "القرن العصيب" ساهم بسبب أسباب داخليّة وخارجيّة في ترسيخ سيرورة "تفقير" قاسية عاشها أهل الإيالة.

أمّا على مستوى أهميّة الفاعل الاجتماعي المحلّي في ابتكار ممارسات حياته اليوميّة فقد أمدّتنا التقارير الأمنيّة بمعلومات ثمينة عن الحياة اليوميّة للسكّان. وبعيدا عن الأحكام القيميّة

أثبت الفاعل الاجتماعي، الذي نُعت في الوثائق بالسارق أو الغشّاش، حُسن تعامله مع الظرفيّة الصعبة التي عاشتها البلاد التونسيّة من خلال إنتاج انتاج تقنيات و"حيل" تُحاول أن تُلبّي حاجياته اليوميّة وتُترجم رهاناته المجتمعيّة. ونقول هنا أنّ هذه الممارسات أُنتجت عن وعي من قبل أهل الحاضرة وعن ممارسة وعن فهم للواقع. فالفاعل الاجتماعي أتقن ابتكار ممارساته ومهاراته وتسييره لحياته اليوميّة عن وعن ودراية وفهم وتعمّد لا عن فطرة وطبيعة وعفويّة، بغضّ النظر عن التصنيفات التي تُلاحق هذه الممارسات مثل "الممنوع" أو "الحرام" أو "العيب". وعند هذه النقطة من التحليل يمكن لنا الإجابة عن سؤال غاياتاري سبيفاك Gayatri *Spivak*، "هل يستطيع التابع أن يتكلّم"؟[134]

يمكن القولأنّ الفاعلين الاجتماعيّين الذين وُصفوا بالسرّاق والغشّاشين استطاعوا ابتكار مجموعة مهمّة من الأساليب والحيل التي عجزت الدولة نفسها في بعض الأحيان عن كشف أسرارها، والعدد المهمّ من النوازل مجهولة الفاعل التي تتضمّنها وثائق الضبطيّة شاهد على ذلك.وأيضا من خلال التعامل مع هذه المدوّنة المصدريّة من وجهة نظر التاريخ المجهري ومنهج دراسات التابع تبيّن لنا أهميّة دراسة التجارب المحليّة للفاعلين الاجتماعيّين وأهميّة توثيق المعارف المحليّة، فتقنيات واستراتيجيّات السرقة والغشّ وأساليب مقاومتها تبقى من أهمّ انتاجات الفاعل المحلّي، فإلى جانب البعد الوظيفي لهذه الممارسات فهي تحمل في طيّاتها أبعادا ثقافيّة وهويّاتيّة وجماليّة مهمّة، ولا يمكن لنا فهم المجتمع بدونها. فعمليّة انتاج المعرفة، ومن ضمنها تقنيات واستراتيجيّات الغشّ والسرقة، لا يمكن احتكارها من طرف حضارة أو جنس معيّن، فالمعرفة وسيرورة تشكيلها خاضعة للظرفيّات والسياقات.

فالفاعل الاجتماعي يُنتج معرفته بطريقة يوميّة ولا يمكن الحكم على قيمتها إلا عند وضعها في سياق انتاجها، فهدف الفاعل المحلّي هو تسيير حياته اليوميّة وتوفير الحلول المناسبة لهذا التسيير. وسيرورة انتاج المعارف من طرف من وُصفوا ب"المهمّشين" يمكن أن تتعارض مع سرديّات القيم المجتمعيّة الثلاثة المذكورة سابقا، ولُبّ رحى هذا التعارض هو اختلاف المصالح، وخُطاطة توزيع النفوذ واحتكار القوّة في المجتمع هي التي تُرجّح ممارسات طرف على طرف آخر. ولكن نؤكّد هنا على أنّ كلا الطرفين (سواء ضبطيّة أو متّهمين بالسرقة أو الغشّ) أنتجوا معرفة انسانيّة. وهذا الانتاج يأتي من أجل تلبية رغبة مجتمعيّة أو تجاوز عائق، والسارق والغشّاش والضبطي شكّل معرفته عادة من أجل تجاوز عائق وأزمة اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة.

الهوامش:

[1] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، (تونس، سيراس للنشر، 1993)، ط.3، ص.96-99.

[2] Mohamed Hédi Chérif: « Expansion européenne et difficultés tunisiennes.1815-1830 ». In,*Annales.E.S.C*. N°3, 1970(.pp.714-745.

أنظر ملخص لهذا المقال ف:

Mohamed Hédi Chérif: « Expansion européenne et difficultés tunisiennes.1815-1830 ». In. *Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée*, N°8, 1970(.pp.111-114.

[3] إبراهيم بن جمعة بلقاسم، **الاقتصاد والمجتمع في الايالة التونسية من (1861 الى 1864)**، (تونس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس.2002)

[4] Jean Marc Berlière, « Image de la police : deux siècles de fantasmes ? », In, *Criminocorpus*. [En ligne], Histoire de la police, Articles, mis en ligne (le 01 janvier 2009, consulté le 06 septembre 2015). URL : http://criminocorpus.revues.org/206 ; DOI : 10.4000/criminocorpus.206

[5] Marc Renneville, « Les Archives d'anthropologie criminelle : une revue pour unescience », *Criminocorpus*[En ligne], Histoire de la criminologie, Présentation du dossier,mis en ligne le (01 janvier 2005, consulté le 01 septembre 2015). URL :http://criminocorpus.revues.org/104

[6] جان كلود شميت، "تاريخ الهامشيين"، **التاريخ الجديد**، اشراف: جاك لوغوف، محمد الطاهر المنصوري(مترجم)، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة ,2007)، ص. ص437-480، ص474-475.

[7] جيوفاني ليفي، "عن التاريخ المُصغّر"، ضمن: بيتر بوركي(تحرير): **نظرات جديدة على الكتابة التاريخية**، قاسم عبده قاسم(مترجم)، (مصر، المركز القومي للترجمة، 2010)، الجزء الثاني، صص. 139- 165

[8]Jacques Revel, « Microstoria », in, *Historiographies, Tome 1: Concepts et débats*, Sous la direction de: C. Delacroix, F. Dosse, P. Garcia, N. Offenstadt, (Paris, Gallimard : folio histoire, 2010), p.529- 534

- Gyan Prakash, « Postcolonial Criticism and History: Subaltern Studies», in, *The Oxford History of Historical Writing, Volume 5: Historical Writing since 1945*, Edited by: Axel Schneider and Daniel Woolf, (England, Oxford University Press, 2011). P.74- 92

[9] ديبيش شاكرابارتي، "دراسات التابع والتأريخ ما بعد الكولونيالي"، **أسطور للدراسات التاريخية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، (2016)، ص.7- 23

- جيم شارب، "التاريخ من أسفل"، ضمن: بيتر بوركي(تحرير): **نظرات جديدة على الكتابة التاريخية**، ترجمة وتقديم: قاسم عبده قاسم، (مصر، المركز القومي للترجمة، 2010)، الجزء الثاني، ص. 51- 72

- Gyan Prakash, «Subaltern Studies as Postcolonial Criticism», in, *The American Historical Review*, Volume 99, Issue 5, (December 1994), Pages 1475–1490

[10] نورمان فيركلف، **اللّغة والسلطة**، محمد عناني(مترجم)، (مصر، المركز القومي للترجمة، 2016)، ص.69- 109

[11]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70003

[12]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70273- 70313

[13]الأرشيف الوطني التونسي،السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 68093

[14]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 12. عدد الوثيقة 70874

[15]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 68097

[16]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70624

[17]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70032

[18]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70157

[19]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70192

[20]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70467

[21]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 6

[22]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70460

[23]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70227

[24]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70273- 70313

[25]**القرآن الكريم**، سورة المائدة، الآية 33

[26]**القرآن الكريم**، سورة الرعد، الآية 25

[27]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70611

[28]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 120. الملف عدد 422. عدد الوثيقة 1454

[29]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 248 مكرّر. الملف عدد 6. عدد الوثيقة 87

[30]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 219 مكرّر. الملف عدد 337 مكرّر. الملف الفرعي 7/3. عدد الوثيقة 19

[31]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 219 مكرّر. الملف عدد 337 مكرّر. الملف الفرعي 3/2. عدد الوثيقة 103

[32]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70714

[33]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70714

[34]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 121. الملف عدد 424. عدد الوثيقة 1721

[35]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 219 مكرّر. الملف عدد 337 مكرّر. الملف الفرعي 7/3. عدد الوثيقة 208

[36]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 17. عدد الوثيقة 72406

[37]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 19. عدد الوثيقة 73083

[38]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 21. عدد الوثيقة 73358

[39]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 27. عدد الوثيقة 74702

[40]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 27. عدد الوثيقة 74799

[41]اقتبسنا هذه العبارة من عنوان كتاب:
ميشيل دو سارتو، **ابتكار الحياة اليوميّة: فنون الأداء العملي**، محمد شوقي الزّين (ترجمة وتعليق وتقديم)، (بيروت، الدار العربيّة للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، 2011)

[42] إبراهيم بن جمعة بلقاسم، ص.226- 257

[43]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 16. عدد الوثيقة 71927

[44]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 20. عدد الوثيقة 73024

[45]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 11. عدد الوثيقة 70677

[46]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 69006

[47]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 70493

[48]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 11. عدد الوثيقة 70670

[49] Abdelhamid Hénia, *Propriété et stratégies sociales à Tunis. (16e-19e siècle)*, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis,1999(.p.260-265) ,

[50]السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي.25 وثيقة عدد.44

[51]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 70323

[52]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 69046

[53]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 69025

[54]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 22. عدد الوثيقة 73689

[55]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 19. عدد الوثيقة 72787

[56]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 69048

[57]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 14. عدد الوثيقة 71548

[58]دفتر عدد 3493، 30 ربيع الثاني 1278

[59] دفترعدد 3471، 19 شعبان 1277

[60] إبراهيم بن جمعة بلقاسم، ص. 220- 226

[61] Alessandro Stanziani, « La falsification du vin en France, 1880-1905 : un cas de fraude agro-alimentaire », *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, no50-2, p. 154-186)2003(,

[62]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 69049

[63]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 69005

[64]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 68087

[65]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 69048

[66]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 69065

[67]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70211

[68]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 69009

[69] عبد القادر سوداني، "الجعالة في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس، العدد 168، (2017)، ص.151- 167

[70]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70730

[71] دفترعدد 3493، 30 ربيع الثاني 1278

[72]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 13. عدد الوثيقة 71053

[73]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70251

[74]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 22. عدد الوثيقة 73606

[75]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 21. عدد الوثيقة 73512

[76]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 29. عدد الوثيقة 75802

[77]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 21. عدد الوثيقة 73284

[78] دفترعدد 3460، ذي الحجة 1276+ دفتر3461، محرّم 1277+ دفتر عدد 3484، 15 محرم 1278

[79] دفترعدد 3463، صفر 1277

[80]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70754

[81]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 9. عدد الوثيقة 70118

[82]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70279

[83]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 16. عدد الوثيقة 72149

[84]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 17. عدد الوثيقة 72419

[85]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 13. عدد الوثيقة 71317

[86]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 17. عدد الوثيقة 72388

[87]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 15. عدد الوثيقة 71890

[88]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 20. عدد الوثيقة 73235

[89]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 22. عدد الوثيقة 73696

[90]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 22. عدد الوثيقة 73748

[91]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 611، عدد الوثيقة 67553

[92]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 19. عدد الوثيقة 72928

[93]السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 30. عدد الوثيقة.75683

[94]السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 30. عدد الوثيقة.75686 + 75687

[95]السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74901

[96] قارن شهادات الشهود في الوثائق: السلسلة التاريخية. الصندوق.219 مكرر. الملف.337 مكرر.7/3. الملف الفرعي: 44. وثيقة عدد.238+248+السلسلة التاريخية. الصندوق.219 مكرر. الملف.337 مكرر.7/3. الملف الفرعي: 44. وثيقة عدد: 254

[97]السلسلة التاريخية. الصندوق.219 مكرر. الملف.337 مكرر.7/3. الملف الفرعي: 44. وثيقة عدد.254

[98] ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب: ولادة السجن**، علي مقلد(مترجم)، (بيروت، مركز الانماء العربي، بيروت،1990)، ص77

[99]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 15. عدد الوثيقة 71893

[100]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 16. عدد الوثيقة 72079

[101]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 17. عدد الوثيقة 72229

[102]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 33. عدد الوثيقة 76609

[103] دفتر 3464، ربيع الأوّل 1277

[104]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 219 مكرّر. الملف عدد 337 مكرّر. الملف الفرعي 7/3. عدد الوثيقة 257

[105] محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، المجلّد الثاني: القطر التونسي، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي/ رياض المرزوقي/ عبد الحفيظ منصور، (تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة، 1999)، ص. 600

[106]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 20. عدد الوثيقة 73143

[107]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 20. عدد الوثيقة 73143

[108]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 33. عدد الوثيقة 76657

[109]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 33. عدد الوثيقة 76661(ربيع الثاني 1282)

[110]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 33. عدد الوثيقة 76667

[111]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 33. عدد الوثيقة 76696

[112]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 5. عدد الوثيقة 67980

[113]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 5. عدد الوثيقة 79980

[114]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 5. عدد الوثيقة 79089

[115]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 5. عدد الوثيقة 79980

[116] السلسلة التاريخية. الصندوق.219 مكرر. الملف.337 مكرر.7/3. الملف الفرعي: 22. وثيقة عدد.262

[117]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 70159

[118]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 70469

[119]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 9. عدد الوثيقة 70491

[120]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 26. عدد الوثيقة 74568

[121]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 11. عدد الوثيقة 70727

[122]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70251

[123]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70344

[124]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 16. عدد الوثيقة 72149

[125]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70380+ السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11. عدد الوثيقة 70612

[126]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 26. عدد الوثيقة 74600

[127]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70198

[128]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70305

[129]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70299

[130]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70385+ السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 10. عدد الوثيقة 70402

[131]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 12. عدد الوثيقة 70790

[132]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 12. عدد الوثيقة 70790+ السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 12. عدد الوثيقة 70779

[133]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 58. الملف عدد 643. الملف الفرعي 2. عدد الوثيقة 39(26 ذي الحجة 1277)

[134] Gayatri Spivak Chakravotry, "can the Subaltern Speak?", in, *Colonial discourse and Post- Colonial theory*, edited and introduced by: Patrick Williams and Laura Chrisman, (New York, Colombia University Press, 1994), pp. 66-111

المصادر والمراجع:

وثائق الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخيّة

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 119. الملف عدد 419

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 120. الملف عدد 421

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 121. الملف عدد 423

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 121. الملف عدد 4231

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 219 مكرّر. الملف عدد 337 مكرّر

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 11

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 12

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 14

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 16

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 16

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 18

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 19.

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 20.

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 21

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 22

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 23

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 25

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 26

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 27

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 28

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 29

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 30

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 31

السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 33

المصادر والمراجع المطبوعة:

- بن جمعة بلقاسم، إبراهيم، الاقتصاد **والمجتمع في الايالة التونسية من (1861 الى 1864)**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس.2002
- بيرم الخامس، محمد، صفوة **الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، المجلّد الثاني: القطر التونسي، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي/ رياض المرزوقي/ عبد الحفيظ منصور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة، تونس، 1999
- دو سارتو، ميشيل، ابتكار **الحياة اليوميّة: فنون الأداء العملي**، ترجمة وتعليق وتقديم: محمد شوقي الزّين، الدار العربيّة للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، 2011
- سوداني، عبد القادر، "الجعالة في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس، العدد 168، 2017، ص.151- 167
- الشريف، محمد الهادي، **تاريخ تونس**، سيرأس للنشر، 1993، ط.3، ص.96-99.
- فوكو، ميشيل، المراقبة والعقاب: ولادة السجن، ترجمة: د.علي مقلد،مركز الانماء العربي،بيروت،1990
- فيركلف، نورمان، **اللّغة والسلطة**، ترجمة: محمد عناني، المركز القومي للترجمة، 2016، ص.69- 109
- **القرآن الكريم**، سورة المائدة، الآية 33

المراجع باللغة الفرنسيّة:

- Chérif, Mohamed Hédi: « Expansion européenne et difficultés tunisiennes.1815-1830 ». In,*Annales.E.S.C.* N°3,1970. pp.714-745.
- Chérif, Mohamed Hédi: « Expansion européenne et difficultés tunisiennes.1815-1830 ». In. *Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée,* N°8,1970. pp.111-114.
- Hénia, Abdelhamid, *Propriété et stratégies sociales à Tunis. (16e-19e siècle)*, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis,1999, p.260-265.
- Stanziani, Alessandro « La falsification du vin en France, 1880-1905 : un cas de fraude agro-alimentaire », *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 2003/2, no50-2, p. 154-186